اتجاهات مكتبات الجامعات العربية نحو قانون حقوق المؤلف: دراسة تحليلية لمواقع مكتبات الجامعات العربية على شبكة الإنترنت

إعداد
د./ إسماعيل رجب عتمان
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب – جامعة الفيوم.
iretman@fayoum.edu.eg

ملخص الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على اتجاهات مكتبات الجامعات العربية نحو قانون حقوق المؤلف، وذلك عن طريق تحليل محتوى مواقع هذه المكتبات على شبكة الإنترنت. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على منهج البحث الميداني، كما تم استخدام تحليل المحتوى كأداة لتجميع البيانات. وقد تم تجميع البيانات خلال الفترة من ٢٠١٥/١/٥ وحتى ٢٠١٥/٢/٢٢.

أظهرت الدراسة أن نسبة المكتبات التي لديها اتجاه إيجابي نحو قانون حقوق المؤلف لم تتجاوز ١٥%، في حين بلغت نسبة المكتبات التي لم تقم بالإشارة إلى القانون داخل موقعها ٧٨%. بلغ عدد الإشارات الخاصة بالقانون داخل مواقع المكتبات (٥٤) إشارة، وقد تم التعبير عنها بمسميات مختلفة مثل: الملكية الفكرية، وحقوق التأليف والنشر، وحقوق الطبع، كما تبين كذلك أن نسبة كبيرة من الإشارات الخاصة بقانون حقوق المؤلف وردت عند حديث المكتبات عن خدمة التصوير والطباعة والمسح الضوئي، وكان الغرض الرئيس منها إعلام المستفيد بالتزام المكتبة بالقانون عند تقديم هذه الخدمات. كما أظهرت عملية فحص محتوى السياسات الخاصة بقانون حقوق المؤلف أن سياسة مكتبة الإسكندرية، وسياسة مكتبة الجامعة الأمريكية من ضمن أفضل السياسات التي يمكن الاسترشاد بها عند إنشاء سياسة لقانون حقوق المؤلف بالمكتبة. وبناءً على نتائج الدراسة يرى الباحث ضرورة اهتمام المكتبات العربية بمواقعها على الإنترنت بشكل عام، والاهتمام بإنشاء السياسات المتعلقة بقانون حقوق المؤلف من أجل نشر الوعي بهذا القانون من جهة وحماية المكتبة من المشاكل القانونية المترتبة على انتهاك هذا القانون من جهة أخرى.

١. مقدمة

يُعَدُّ قانون حقوق المؤلف أحد الأضلاع الثلاثة التي تشكل مثلث قانون الملكية الفكرية، حيث يشكل قانون البراءات وقانون العلامات التجارية الضلعين الباقيَيْن. ويمكن القول بأن قانون حقوق المؤلف هو مفهوم قانوني يسمح للمؤلف بالسيطرة على استخدام إبداعاته لفترة زمنية محددة، كما يقوم بتحديد من يقوم بنسخ وتعديل وأداء هذا الإبداع ومشاطرته. وتتجلى أهمية هذا القانون في أنه يشجع المبدعين على الإبداع وذلك عن طريق السماح لهم بالاستفادة من أعمالهم، كما يضمن لهم أيضًا الحصول على المقابل المادي العادل الذي يتناسب مع المجهود الذي بذلوه فضلًا عن حماية هذا الإبداع من استخدامه قبل الحصول على إذن من صاحب العمل.

وبالرغم من الحقوق الحصرية التي منحها القانون للمؤلفين من أجل السيطرة على أعمالهم لفترة زمنية محددة، فإن المشرع قد فُطِنَ إلى أنه في بعض الحالات يجب أن يستفيد الجمهور من أعمال المؤلف بدون مقابل أو طلب إذن منه قبل انقضاء فترة حقوق الملكية؛ لذلك منح القانون العديد من الاستثناءات للمكتبات، التي أصبحت بموجبها الكيان الوحيد الذي يوفر الإتاحة للغالبية العظمى من الأعمال المحمية بموجب قانون حقوق المؤلف، والكيان الوحيد الذي يتولى مهمة حفظ الأعمال التي ليس لها حقوق ملكية فكرية، فهي الكيان الذي يستطيع أن يوازن فيما بين حماية حقوق المؤلف من جهة، وحماية حق المستفيد في الاطلاع المجاني على المعلومات الواردة فيه واستخدامها من جهة أخرى.

وبالرغم من كل الاستثناءات التي منحها القانون للمكتبات إلا أن اتجاه مكتبات الجامعات العربية نحو هذا القانون غير واضح الملامح؛ لذلك كان من الضروري التعرف على مدى اهتمام مكتبات الجامعات العربية بهذا القانون ومدى التزامها في تطبيق مواده على الخدمات التي تقدمها، ومدى إسهامها في نشر المعرفة بهذا القانون بين مجتمع المستفيدين منها.

٢. مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على اتجاهات مكتبات الجامعات العربية نحو قانون حقوق المؤلف، ومن أجل الوقوف على أبعاد هذه المشكلة سوف تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة التساؤلات الآتية:

١. ما نسبة مكتبات الجامعات العربية التي تمتلك مواقع على شبكة الإنترنت؟ وما توزيعها الجغرافي؟ وما حجم هذه المواقع؟
٢. ما اتجاهات مكتبات الجامعات العربية نحو قانون حقوق المؤلف؟ وما توزيعها الجغرافي؟
٣. ما معدل الإشارة إلى قانون حقوق المؤلف داخل مواقع مكتبات الجامعات العربية؟
٤. ما المصطلحات التي تستخدمها المكتبات من أجل الإشارة إلى هذا القانون؟
٥. ما مدى ظهور المحتوى الخاص بقانون حقوق المؤلف داخل مواقع المكتبات؟
٦. ما السياق الذي تم الإشارة فيه إلى قانون حقوق المؤلف؟
٧. ما غرض المكتبة من ذكر المحتوى الخاص بالقانون؟
٨. ما مقدار المعلومات المتعلقة بقانون حقوق المؤلف التي تقدمها المكتبات ؟
٩. ما أفضل السياسات التي تعد مثالاً جيداً يمكن الاعتماد عليه في التعريف بقانون حقوق المؤلف؟

٣. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على مدى وعي المكتبات بقانون حقوق المؤلف.
٢. مساعدة المكتبات في التعرف على السياسات الجيدة التي يمكن الاستعانة بها في إعداد سياسات تساعد في نشر الوعي بقانون حقوق المؤلف.

٤. منهج البحث

اعتمد الباحث على منهج البحث الميداني من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الاستفسارات الخاصة بها، كما تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى كأداة لتجميع البيانات. وقد تم استخدام هذا الأسلوب من أجل تحليل محتوى مواقع مكتبات الجامعات العربية على أساس أن مواقع المكتبات على الإنترنت تمثل المكتبة وتعكس طبيعة الأنشطة والخدمات التي تقدمها.

١,٤ حدود الدراسة

تم وضع مجموعة من الحدود التزم الباحث بها أثناء تجميع البيانات المتعلقة بالدراسة، وهذه الحدود هي:

١- **الحدود اللغوية:** اقتصرت عملية فحص المواقع على المواقع التي تقدم محتواها باللغتين العربية أو الانجليزية فقط.

٢- **الحدود المكانية:** تم حصر جميع المكتبات الأكاديمية الموجودة داخل الدول العربية سواء كانت جامعات عامة أو جامعات خاصة، وقد استثني من هذا الحصر مكتبات الجامعات الخاصة بدول موريتانيا وجيبوتي وجزر القمر.

٣- **الحدود الزمنية:** غطت عملية الحصر وتحليل محتوى المواقع الفترة الزمنية من: ٢٠١٥/١/٥ وحتى ٢٠١٥/٢/٢٢.

٤- **الحدود النوعية:** التزم الباحث في عملية الحصر على المكتبات المركزية التابعة للجامعات العربية فقط، كما تم إدراج مكتبة الإسكندرية ضمن مجتمع الدراسة بوصفها أحد مشاريع المكتبات الرائدة في مصر والعالم العربي كما أنها تتسم بالتوجه الأكاديمي سواءً في مقتنياتها أو في طبيعة بعض الخدمات التي تقدمها.

٢,٤ تجميع البيانات

تم تجميع البيانات على ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى:

تم فيها حصر الجامعات العربية استنادًا على محرك البحث جوجل وموقع ويكيبيديا، وفي هذه المرحلة تم إعداد قائمة مبدئية تشتمل على ٢٤٧ جامعة عربية. تم البحث عنها باستخدام محرك بحث جوجل، وبعد الانتهاء من عملية البحث وزيارة مواقع الجامعات العربية والمكتبات التابعة لها تم استبعاد (٢٧) جامعة تتيح موقعها على الإنترنت باللغة الفرنسية– من بينها ١٨ جامعة جزائرية –، كما تم استبعاد جامعتي النيل في السودان والزيتونة في الأردن نتيجة عدم وجود موقع على الإنترنت للجامعة الأولى أما الثانية فلم يكن موقعها يعمل أثناء عملية تجميع البيانات، ومن ثم أصبحت القائمة تشتمل على 220 جامعة كما هو موضح بجدول (١).

جدول (١) بيان بعدد الجامعات العربية موزعًا جغرافيًا حسب الدول العربية

م	الدولة	عدد الجامعات	%
1	الأردن	22	10%
2	الإمارات	14	6%
3	البحرين	9	4%
4	الجزائر	10	5%
5	السعودية	23	10%
6	السودان	20	9%
7	العراق	11	5%
8	الكويت	6	3%
9	المغرب	5	2%
10	اليمن	9	4%

م	الدولة	عدد الجامعات	%
11	تونس	8	4%
12	سوريا	9	4%
13	عمان	5	2%
14	فلسطين	12	5%
15	قطر	6	3%
16	لبنان	9	4%
17	ليبيا	8	4%
18	مصر	34	15%
الإجمالي		220	100%

٢- **المرحلة الثانية**: تم فيها فحص مواقع الجامعات التي تم حصرها من أجل: (١) تحديد مواقع مكتبات الجامعات داخل الموقع العام للجامعة. (٢) فحص محتوى مواقع المكتبات من أجل تحديد اتجاهات المكتبات نحو قانون حقوق المؤلف، ونظرا للتفاوت فيما بين مكتبات الجامعات العربية في تنظيم المعلومات داخل مواقعها، لذلك تم الاعتماد على العديد من الطرق من أجل تحقيق هذا الهدف، وقد تمثلت هذه الطرق في: (١) زيارة صفحة الخدمات ثم خدمة التصوير، (٢) زيارة صفحة حول المكتبة About والتي تشتمل على سياسات المكتبة، (٣) استخدام خاصية البحث التي يوفرها موقع المكتبة في حال توافر هذه الخاصية حيث كان يتم البحث باستخدام مصطلحي "حقوق المؤلف" و "Copyright" أو الملكية الفكرية Intellectual property، (٤) استعراض خريطة الموقع site map التي تعتبر بمثابة فهرس عام لجميع الموضوعات التي يغطيها الموقع.

٣- **المرحلة الثالثة:** قام الباحث في هذه المرحلة بتحليل مواقع المكتبات التي تم حصرها، وقد تم تحليل المحتوى من أجل التعرف على:

(أ) عدد الروابط التي تشتمل عليها مواقع المكتبات

من أجل تحديد عدد الروابط التي تشتمل عليها مواقع المكتبات تم الاستعانة بأداة Link Counter Checker Tool والتي يوفرها موقع Small SEO Tools[1].

(ب) تحديد الغرض من المعلومات المقدمة

تم تقسيم المحتوى وفقًا للأغراض التالية: (١) الغرض الإعلامي، وهذا الغرض يشتمل على المحتوى الموجه إلى المستفيدين بقصد إعلامهم بأن المكتبة تلتزم بقانون حقوق المؤلف عند تقديم بعض الخدمات المكتبية. (٢) الغرض الإرشادي: يشتمل هذا القسم على المحتوى الذي يعرف بقانون حقوق المؤلف بشكل عام ولا يقدم معلومات تفصيلية عنه، في حين يركز على تعريف المستفيد بكيفية استخدام الخدمة أو الخدمات ذات الصلة بقانون حقوق المؤلف دون انتهاك هذا القانون. (٣) الغرض التعريفي: وهو يشتمل على المحتوى الذي يقدم معلومات تفصيلية أو مختصرة فقط عن قانون حقوق المؤلف المحلي الخاص بالدولة التي تتبعها المكتبة. (٤) الغرض التعريفي الإرشادي، وهو يشتمل على المحتوى الذي يجمع فيما بين الغرض الإرشادي والغرض التعريفي. (٥) الغرض الإقراري: يقر من خلاله المستخدم بضرورة احترام قانون حقوق المؤلف، وفي حال عدم الالتزام بهذه التعليمات سوف يقع المستخدم تحت طائلة قانون حقوق المؤلف. وهذا الإقرار يعد شرطًا لاستخدام الخدمة. ويقوم المستفيد بتسجيل موافقته عن طريق اختيار مربع الموافقة Accept.

(ت) تحديد السياق الذي وردت فيه المعلومات

تم تقسيم السياق الذي وردت فيه البيانات المتعلقة بقانون حقوق المؤلف إلى ثلاثة مستويات، حيث اشتمل سياق المستوى الأول على البيانات التي ذكرت في الصفحة الرئيسية للمكتبة، في حين اشتمل سياق المستوى الثاني على البيانات التي تحدثت عن قانون حقوق المؤلف بعد الرابط الأول، أما سياق المستوى الثالث فقد اشتمل على عناوين صفحات الويب التي ذكر فيها قانون حماية حقوق بعد الرابط الثاني.

[1] smallseotools.com/website-links-count-checker/

(ث) مقدار المعلومات المقدمة

تم الاقتصار في قياس مقدار المعلومات المقدمة على المحتوى الموجه من أجل الأغراض التعريفية أو الإرشادية أو التعريفية الإرشادية أو الإعلامية الإرشادية، في حين تم استبعاد المحتوى الموجه للغرض الإعلامي نظراً لعدم وجود أي بيانات لها علاقة بالقانون داخل هذا المحتوى واقتصاره على ذكر اسم القانون فقط. ومن أجل قياس مقدار المعلومات المقدمة في مواقع المكتبات تم التركيز على قياس أربعة عناصر هي عدد الكلمات، وعدد الصفحات، وعدد الروابط الداخلية وأخيرًا عدد الروابط الخارجية. ومن أجل قياس العناصر السابق ذكرها تم استخدام أداة Word Count Tool التي يوفرها موقع Small SEO Tool[1]. كما اعتمد الباحث على برنامجي مايكروسوفت أكسيس ومايكروسوفت إكسيل من أجل تحليل البيانات التي تم تجميعها وإعداد الجداول والرسوم البيانية الخاصة بها.

٥ الدراسات السابقة

بالرغم من وجود الكثير من الدراسات التي تتناول موضوع قانون الملكية الفكرية بشكل عام وقانون حقوق المؤلف على وجه الخصوص، فإن هناك ندرة في الدراسات التي تتناول موضوع اتجاهات المكتبات نحو قوانين حقوق الملكية الفكرية وتحديد الدور الذي يجب أن تلعبه المكتبات بوصفها وسيطًا فيما بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية من جهة، والمستفيدين من الأعمال المحمية بموجب هذه القوانين من جهة أخرى. وهذا ما أكدت عليه نتيجة البحث في قواعد البيانات العالمية وفهارس المكتبات ومحركات البحث العالمية وأدلة الإنتاج الفكري، حيث أسفرت عملية البحث عن وجود عدد كبير من الدراسات، التي تتناول موضوع قانون حقوق الملكية الفكرية وهذه الدراسات يغلب عليها الطابع القانوني وتوافر على إعدادها متخصصون في مجال القانون.

وفيما يتعلق بالدراسات المتخصصة التي تتناول موضوع قانون حقوق المؤلف، فقد أسفرت عملية البحث عن العثور على العديد من الدراسات المنشورة باللغة الانجليزية، حيث تشير هذه الدراسات إلى اهتمام المكتبات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية بقانون الملكية الفكرية بشكل كبير منذ صدور قانون حقوق المؤلف في عام ١٩٧٦، الذي راجع معايير الاستخدام العادل وإعادة تقديم المصادر، ونظراً لأن القانون لم يكن واضحًا منذ البداية لذلك ظهر العديد من التفسيرات للقانون في السنوات الأولى من اصداره إلا أنها أسهمت هي الأخرى في عملية الغموض المتعلقة بعملية تصوير المقتنيات وحجز الأوعية على وجه التحديد. وهذا ما أظهرته دراسة باتلر Butler، التي أجريت في عام ١٩٧٨ وقد أظهرت أن ١٥ مؤسسة فقط من أصل ٢٧ مؤسسة قامت بتفسير القواعد الإرشادية وتطبيقها على خدمة التصوير (Butler, 1978). وفي عام ٢٠٠٢ قام Bonner وآخرون بعمل مسح لـ ٧٩ مؤسسة أكاديمية، وقد أظهرت نتيجة هذا المسح أن ٥٢% من مجتمع الدراسة يوجد لديهم سياسة خاصة بالملكية الفكرية يتم تطبيقها على الحرم الجامعي، في حين وجد أن ٢٩% من المؤسسات لا يوجد لديها سياسات خاصة بالملكية الفكرية؛ كما أظهرت الدراسة أن ٤١,٢% لديهم سياسة جيدة . وقد خلصت الدراسة إلى أنه بعد مرور ١٦ عامًا من تطبيق قانون حقوق المؤلف إلا أن "تعريف حقوق الملكية الفكرية للمؤلف لازال يشكل غموضًا بالنسبة للبعض"(Bonner, Kelley, McMichael, & Pomea, 2002, p. 264).

وبعد ظهور الشكل الإلكتروني للمعلومات صارت عملية تفسير قانون حقوق المؤلف أكثر تعقيدًا، ومن بين هذه التحديات كانت إعارة ونسخ البرامج. ولقد ظهرت هذه المشكلة في عام ١٩٨٤ في الدراسة التي قام بها David Walch ، عندما وجد تفاوتًا فيما بين المكتبات فيما يتعلق بممارستها تجاه النسخ غير

[1] smallseotools.com/word-count-checker/

المناسب للبرامج. فقد أظهرت الدراسة أن ١٣% فقط من أصل ٢٩٣ مؤسسة أكاديمية تقوم بإعارة البرامج، وأن هناك العديد من المكتبات تخطط لإعارة البرامج (Walch, 1984). وبمُضيّ الوقت وتطور تقنيات المعلومات واجهت المكتبات مشاكل جديدة ارتبطت هذه المرة بالتعليم الالكتروني خاصة الحجز الالكتروني للمصادر وهذا ما أشار إليه Ferrullo عندما أقر بأن خدمة الحجز الالكتروني صارت تشكل لغزًا محيرًا يواجه أخصائيّ المكتبات الذين يعملون جاهدين من أجل تقديم أفضل وأحدث المعلومات، وفي الوقت نفسه يحاولون الالتزام بالقواعد الموجودة في قانون حقوق المؤلف، كما يرى أن السبب الأساس في عملية الغموض هذه ليس قانون حقوق المؤلف نفسه ولكن الصعوبة التي تكتنف عملية إنشاء سياسة تتعامل مع القضايا المتعلقة بقانون حقوق المؤلف (Ferullo, 2004, p. 35). وإلى جوار القضية السابقة تناولت دراسة Gould وآخرين ، التي أجريت في عام٢٠٠٥ الحدود المسموح بإعادة إنتاجها أو نسخها من الأعمال المحمية بقانون حقوق المؤلف، وقد أظهرت نتيجة الدراسة التي أجريت على المكتبات الأعضاء بجمعية المكتبات البحثية الأمريكية أن هناك تنوعًا في الحد المسموح بنسخه، والذي تراوح ما بين ١٠% من حجم العمل إلى فصل واحد فقط. كما كشفت الدراسة عن التزام ١٣ جامعة فقط تجاه القضايا المتعلقة بقانون حقوق المؤلف، ومن أجل زيادة هذه النسبة اقترح الباحث ضرورة قيام أخصائيّ المكتبات بزيادة أنشطتهم المتعلقة بإرسال التعليقات على مواقع الويب وعقد ورش العمل وإعداد الأدلة الإرشادية وغيرها من الطرق الأخرى الموجهة نحو المستفيد من أجل التحقق من أن المستفيد لديه وعي بالقواعد الإرشادية التي يتم إعدادها وبالنتائج المترتبة على انتهاك الحقوق الأدبية للمؤلف (Gould, Lipinski, & Buchanan, 2005). كما ظهرت العديد من الدراسات الأخرى التي ركزت على جانب آخر متعلق بدور المحاكم وعدم تقديمها التوضيح والإرشاد الكافي للمكتبات الجامعية. وقد أوصت هذه الفئة من الدراسات بضرورة استمرار أخصائيّ المكتبات على المعرفة بالقانون، وضرورة الحصول على التراخيص المناسبة وإعداد التحذيرات من أجل تجنب المشاكل التي تترتب على عدم الفهم الجيد للقانون، كما أشارت هذه الدراسات أيضا إلى ضرورة وجود أقسام أو إدارات داخل الجامعات تقوم بإعداد الأدلة والقواعد الإرشادية بدلاً من الجهود الفردية التي تقوم بها المكتبات لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الوعي بهذا القانون على مستوى المؤسسة بأكملها (Anderson & DeMont, 2001) (Shkolnikov, 2002) (Wilson, 2002)(Nollan, 2004) . ومن أجل تجنب المشاكل التي ستترتب على انتهاك قانون حقوق المؤلف، تقترح Sheat على المكتبات أن تكون على دراية بمعايير حقوق المؤلف الدولية وحالات القضايا المحلية من أجل التحقق من التفسير الصحيح للقانون حتى تتمكن من عمل توازن ما بين الاهتمامات العامة وحقوق مالكي الأعمال الفكرية(Sheat, 2004) .

أما Zabel فيضيف بعدًا جديدًا إلى أبعاد الموضوع حيث يرى أن هناك علاقة قوية ما بين تعليم الوعي المعلوماتي وما بين التعريف بقانون حقوق المؤلف، فإذا كان أخصائي المكتبات يقوم بتعليم المستفيدين كيفية البحث عن المعلومات وتقييمها وتنظيمها وتوثيقها، فهو يستطيع أيضاً أن يُعَرف المستفيدين بقانون حقوق المؤلف وكيف يستفيد من هذه المعلومات دون أن ينتهك قانون حقوق المؤلف. وهو يرى أن أخصائي المكتبة الذي يقوم بمهام تعليم الوعي المعلوماتي يجب أن يكون قادرًا على تعريف المستفيدين بقانون حقوق المؤلف وأن يعتبر نفسه أخصائي مكتبات متخصص في حقوق المؤلف (Zabel & Hickey, 2011).

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة واستعراض فهارس المكتبات العربية يتبين لنا أن هناك بعض الدراسات القليلة التي تناولت اتجاهات المكتبات نحو قانون حقوق المؤلف في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كما تبين كذلك عدم وجود أية دراسات عربية متخصصة توضح اتجاهات المكتبات العربية نحو هذا القانون وهو ما ستحاول هذه الدراسة القيام به.

٦ النتائج

١,٦ مدى توافر مواقع للمكتبات الأكاديمية فى الدول العربية

أظهرت الدراسة أن٢٦%من المكتبات ليس لها مواقع على شبكة الإنترنت، في حين أن النسبة الباقية، التي تشكل ٧٤% يوجد لها مواقع على شبكة الإنترنت.

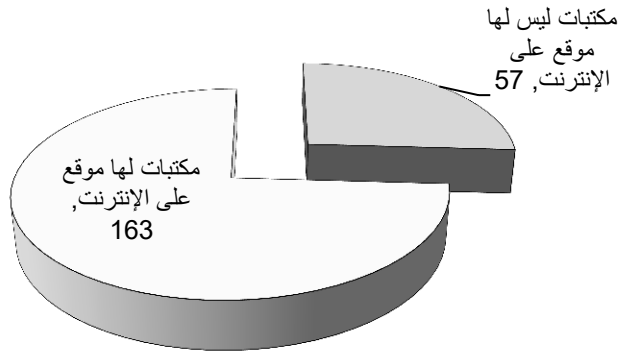

شكل (١) مدى توافر مواقع للمكتبات الأكاديمية العربية على شبكة الإنترنت

فيما يتعلق بالمكتبات التي ليس لها مواقع على الإنترنت، فقد توزعت على ١٦ دولة عربية جاء في مقدمتها مصر حيث بلغ عدد المكتبات الجامعية التي ليس لها موقع على الإنترنت ١١ جامعة منها ثلاث جامعات خاصة وثماني جامعات حكومية. يليها تونس بسبع جامعات ثم اليمين وسوريا وليبيا وكل منهم يوجد لديه ست مكتبات جامعية ليس لها تمثيل على الإنترنت.

جدول (٢) توزيع الجامعات التي ليس لها موقع للمكتبة على الإنترنت جغرافيا

الدولة	الأردن	البحرين	الجزائر	السودان	العراق	الكويت	المغرب	اليمن	تونس	سوريا	عمان	فلسطين	قطر	لبنان	ليبيا	مصر	إجمالي
التكرار	4	1	2	5	1	1	2	6	7	6	1	1	1	2	6	11	57

٢,٦ حجم مواقع المكتبات العربية على الإنترنت

تم قياس حجم مواقع المكتبات العربية بناء على عدد الروابط التي يشتمل عليها كل موقع. وقد أظهرت الدراسة أن هناك تفاوتًا بين مواقع المكتبات العربية على الإنترنت فيما يتعلق بعدد الروابط التي تشتمل عليها. حيث يوضح شكل (٢) أن ٢٦% من إجمالي المواقع تتألف من صفحة واحدة فقط تشتمل على بعض البيانات الأساسية والأرقام المتعلقة بأعداد المقتنيات، وأن ١٧% من إجمالي المواقع تشتمل

على عدد من الروابط يتراوح فيما بين رابطين وتسعة روابط، أما الفئة التي يتألف مداها من ١٠ روابط حتى ١٩ رابطًا فيوجد بها ٢٧% من المكتبات. وقد أظهرت الدراسة كذلك، أن ١٢% من المكتبات يتراوح عدد الروابط التي تشكل موقعها ما بين ٢٠ و ٢٩ رابطًا، أما النسبة الباقية من المكتبات والتي تشكل ١٧% فقد توزعت على ثلاث فئات يمكن التعرف عليها من خلال شكل (٢).

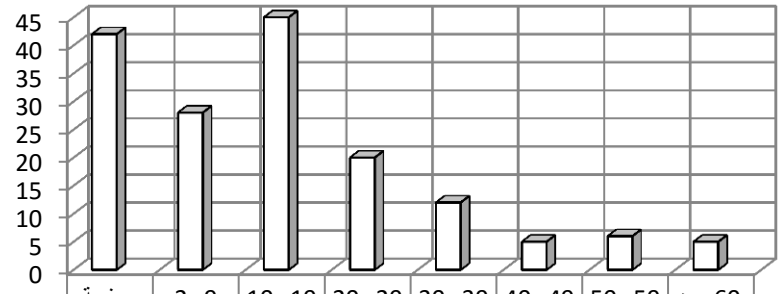

	صفحة واحد	2--9	10--19	20--29	30--39	40--49	50--59	>= 60
عدد المكتبات	42	28	45	20	12	5	6	5
%	26%	17%	28%	12%	7%	3%	4%	3%

شكل (٢) توزيع مواقع المكتبات العربية وفقا لعدد الروابط التي تتألف منها

٣,٦ اتجاه مكتبات الجامعات العربية نحو قانون حقوق المؤلف

أظهرت الدراسة أن ١٥% من مكتبات الجامعات العربية التي لها مواقع على الإنترنت لها اتجاه إيجابي نحو قانون حقوق المؤلف، حيث أشارت هذه المكتبات إلى القانون بطريقة أو بأخرى داخل الموقع الخاص بها. أما النسبة الباقية، التي تشكل ٨٥% من المكتبات فلم تقم بالإشارة إلى القانون في أي مكان داخل موقعها على الإنترنت كما هو موضح بالشكل (٣).

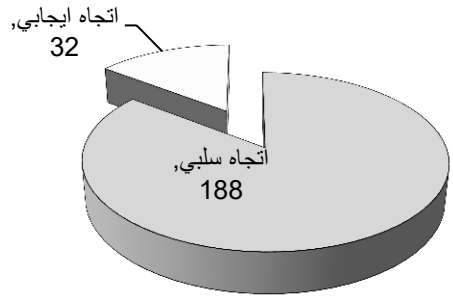

شكل (٣) اتجاه المكتبات نحو قانون حقوق المؤلف

٤,٦ توزيع اتجاهات مكتبات الجامعات العربية نحو قانون حقوق المؤلف جغرافيًا

يشتمل جدول (٣) في طياته على نمطين من التوزيع أحدهما يعتمد على إجمالي عدد المكتبات التي تُظهر اتجاهًا إيجابيًا نحو قانون حقوق المؤلف داخل كل دولة، أما النمط الثاني من التوزيع فيراعي الفروق الفردية بين الدول العربية في عدد الجامعات. وتأسيسًا على ذلك يمكن القول بأن مصر – بناءً على النمط الأوليّ من التحليل –تأتي في مقدمة الدولة العربية من حيث عدد المكتبات ذات الاتجاه الإيجابي حيث يوجد فيها ثماني مكتبات، يليها في المرتبة الثانية دولة الإمارات العربية المتحدة، التي يوجد فيها ست مكتبات لديها اتجاه إيجابي نحو القانون، وفي المرتبة الثالثة جاءت دولة الكويت، التي يوجد لديها أربع مكتبات لها اتجاه إيجابي نحو القانون، في حين تأتي المملكة العربية السعودية ولبنان في المرتبة الرابعة حيث وجد لكل دولة ثلاث مكتبات لها اتجاه إيجابي نحو القانون. أما إذا نظرنا إلى البيانات الواردة في جدول (٣) من منظور النسبة والتناسب في عدد الجامعات الخاصة بكل دولة فسنجد أن الترتيب سيختلف بشكل كبير حيث ستحتل الكويت المرتبة الأولى نظراً لأن ٦٧% من مكتباتها تظهر اتجاهًا إيجابيًا نحو قانون حقوق المؤلف يليها في المركز الثاني دولة الإمارات بنسبة تقدر بـ ٤٣%، وفي المركز الثالث تأتي دولة عمان حيث تبلغ نسبة المكتبات التي تظهر اتجاه إيجابي نحو قانون حقوق المؤلف ٤٠%، أما مصر بناءً على هذا المنظور نجد أنها جاءت في المرتبة الخامسة بعد لبنان حيث تبلغ نسبة المكتبات المصرية التي أظهرت اهتمامًا بقانون حقوق المؤلف٢٤% من المكتبات.

جدول (٣) توزيع اتجاهات مكتبات الجامعات العربية نحو قانون حقوق المؤلف جغرافيًا

الدولة	عدد المكتبات التي لها اتجاه ايجابي تجاه قانون حقوق المؤلف		عدد المكتبات التي لها إتجاه سلبي نحو قانون حقوق المؤلف		الإجمالي	إجمالي %
	العدد	%	العدد	%		
مصر	8	24%	26	76%	34	100%
الإمارات	6	43%	8	57%	14	100%
الكويت	4	67%	2	33%	6	100%
لبنان	3	33%	6	67%	9	100%
السعودية	3	13%	20	87%	23	100%
عمان	2	40%	3	60%	5	100%
البحرين	2	22%	7	78%	9	100%
الأردن	2	9%	20	91%	22	100%
المغرب	1	20%	4	80%	5	100%
فلسطين	1	8%	11	92%	12	100%
الجزائر	0	0%	10	100%	10	100%
السودان	0	0%	20	100%	20	100%
العراق	0	0%	11	100%	11	100%
اليمن	0	0%	9	100%	9	100%
تونس	0	0%	8	100%	8	100%
سوريا	0	0%	9	100%	9	100%

الدولة	عدد المكتبات التي لها اتجاه ايجابي تجاه قانون حقوق المؤلف		عدد المكتبات التي لها إتجاه سلبي نحو قانون حقوق المؤلف		الإجمالي	إجمالي %
	العدد	%	العدد	%		
قطر	0	0%	6	100%	6	100%
ليبيا	0	0%	8	100%	8	100%

يبين الجدول السابق كذلك أن هناك ثمانيَ دول عربية لا تُظهر المكتبات لديها أي اهتمام تجاه قانون حقوق المؤلف وهذه الدول هي الجزائر والسودان والعراق واليمن وتونس وسوريا وقطر وليبيا.

٥,٦ معدل الإشارة إلى قانون حقوق المؤلف

أسفرت عملية فحص مواقع المكتبات عن حصر ٥٤ إشارة للقانون يوضحها جدول (٤). وبنظرة سريعة على هذا الجدول نتبين أن أكثر من ٦٩% من المكتبات أشارت إلى القانون مرة واحدة فقط، في حين قام ١٦% من المكتبات بالإشارة إلى القانون مرتان، بينما أشار ٦% من المكتبات إلى القانون ثلاث مرات في مواضع مختلفة.أما المكتبات التي أشارت إلى القانون أكثر من ذلك فقد بلغ عددها ثلاث مكتبات، كل مكتبة منها قامت بالإشارة ١٦ مرة بواقع أربع إشارات وخمس إشارات وسبع إشارات لكل مكتبة على حِدة.

جدول (٤) معدل ظهور قانون حقوق المؤلف في مواقع المكتبات الأكاديمية

تكرار ظهور قانون حق المؤلف داخل مواقع المكتبات	عدد المكتبات	%
١	22	69%
٢	5	16%
٣	2	6%
٤	1	3%
٥	1	3%
٧	1	3%
الإجمالي	32	

يوضح الجدول السابق أن هناك مكتبة أكاديمية قامت بالإشارة إلى قانون حقوق المؤلف داخل موقعها سبع مرات وهذه المكتبة هي مكتبة جامعة المستقبل في مصر، أما المكتبة التي أشارت إلى القانون خمس مرات داخل موقعها فكانت مكتبة جامعة السادس من أكتوبر المصرية أيضًا، أما المكتبة التي أشارت إلى القانون أربع مرات داخل موقعها فكانت مكتبة الجامعة اللبنانية. وهذا العدد الكبير من الإشارات يدل على أهمية قانون حقوق المؤلف بالنسبة لهذه المكتبات.

٦,٦ المصطلحات المستخدمة في الإشارة إلى القانون

يبين جدول (٥) أن أكثر المصطلحات الانجليزية التي تستخدمها المكتبات من أجل الإشارة إلى قانون حقوق المؤلف هو المصطلح المتعارف عليه دوليًا وهو مصطلح copyright، وهذا المصطلح تم استخدامه في ٧٢% من إجمالي الإشارات، في حين وجدت بعض الإشارات الأخرى التي يُستخدم فيها مصطلحا Intellectual property و copyright & intellectual property وقد بلغت نسبة هذه الإشارات ٨%. أما على صعيد المصطلحات العربية المستخدمة في الإشارة إلى القانون فقد أظهرت عملية

فحص مواقع المكتبات أن هناك العديد من المصطلحات التي تستخدمها المكتبات عند الحديث عن القانون باللغة العربية، ومن بين هذه المصطلحات: الملكية الفكرية، حقوق النشر والتأليف، حقوق الملكية الفكرية، حقوق المؤلف، حقوق الطبع.

جدول (٥) المصطلحات المستخدمة في الإشارة إلى قانون حقوق المؤلف

المصطلح المستخدم	التكرار	%
Copyright	39	72%
Copyright & Intellectual Property	1	2%
Intellectual Property	3	6%
الملكية الفكرية	2	4%
حقوق التأليف والنشر	1	2%
حقوق الطبع	1	2%
حقوق المؤلف	1	2%
حقوق الملكية الفكرية	2	4%
حقوق النشر والتأليف	3	6%
حقوق النشر والملكية	1	2%
الإجمالي	**54**	**100%**

يوضح الجدول السابق أن هناك خلطًا لدى العاملين في بعض مكتبات الجامعات العربية ما بين قانون حقوق المؤلف وقانون الملكية الفكرية. وهذا الخلط تتجلى مظاهره في استخدام العديد من المسميات لوصف الموضوع نفسه. وإذا سلمنا بأن مواقع مكتبات الجامعات العربية لا يقوم بتصميمها أخصائي المكتبات العاملين فيها، فهذه الفرضية لا تزيل علة الخلط نظرًا لأنهم يتحملون مسئولية مراجعة البيانات الخاصة بالمكتبة على موقع الجامعة.

٧,٦ ظهور المحتوى داخل الموقع

لا شك أن المعلومات التي تمثل أهمية بالنسبة للمكتبة سوف تقوم المكتبة بوضعها في مكان بارز حتى يتسنى للمستفيد مشاهدتها والاطلاع على محتواها. لذلك كان من الضروري التعرف على مدى ظهور المحتوى المتعلق بقانون حقوق المؤلف داخل مواقع المكتبات. وقد أوضحت الدراسة أن هناك مكتبة واحدة فقط قامت بوضع الرابط الخاص بقانون حقوق المؤلف على صفحتها الرئيسية وهذه المكتبة هي مكتبة جامعة الشارقة، أما باقي المكتبات فقد قامت بوضع الإشارات الخاصة بقانون حقوق المؤلف داخل عدد من الروابط، ومن أجل الوصول إلى هذا المحتوى يحتاج المستفيد إلى النقر على تلك الروابط باستخدام الفأرة، ويوضح جدول (٦) أن ١١% من الإشارات الخاصة بقانون حقوق المؤلف تم تضمينها أسفل رابط فرعي ويحتاج المستفيد إلى النقر مرة واحدة بواسطة الفأرة من أجل الوصول إليها، في حين تم تضمين ٤٦% من الإشارات أسفل روابط فرعية يحتاج المستفيد إلى النقر باستخدام الفأرة مرتين من أجل الوصول إليها، أما النسبة الباقية من الإشارات والتي تشكل ٤١% فقد تم تضمينها أسفل روابط فرعية يحتاج المستفيد إلى النقر عليها بواسطة الفأرة ثلاث مرات من أجل الوصول إليها كما هو موضح في جدول (٦).

جدول (٦) توزيع الإشارات الخاصة بقانون حقوق المؤلف وفقا لعدد نقرات الفأرة التي تساعد في الوصول إليها

عدد النقرات على الفأرة	التكرار	%
0	1	2%
1	6	11%
2	25	46%
3	22	41%
الإجمالي	54	100%

٨,٦ السياق

تم توزيع الإشارات الخاصة بقانون حقوق المؤلف إلى ثلاثة مستويات وفقًا لمكان الإشارة داخل موقع المكتبة، يوضح جدول (٧) توزيع الإشارات الخاصة بالقانون وفقا لمستويات السياق الثلاثة الخاصة بها.

جدول (٧) السياق الذي تم الإشارة فيه إلى قانون حقوق المؤلف

عنوان السياق	سياق المستوى الأول	سياق المستوى الثاني	سياق المستوى الثالث	إجمالي الإشارات	%
التصوير والطباعة والمسح الضوئي	0	19	6	25	%٤٦
سياسة استخدام الحاسب والإنترنت	0	4	3	7	%١٣
الإعارة المتبادلة بين المكتبات	0	2	0	2	%٤
حقوق المؤلف	1	2	8	11	%٢٠
سياسة تنمية المقتنيات	0	1	0	1	%٢
سياسة استخدام قواعد البيانات	0	1	0	1	%٢
السلوك والسياسات والاجراءات	0	1	0	1	%٢
الانتحال وحقوق المؤلف	0	1	1	2	%٤
نموذج طلب وثيقة	0	0	2	2	%٤
الترخيص وحق الاستخدام	0	0	1	1	%٢
تقييم المعلومات	0	0	1	1	%٢
الإجمالي	**1**	**31**	**22**	**54**	**%١٠٠**

يوضح الجدول السابق أن ما يقرب من نصف الإشارات الخاصة بقانون حقوق المؤلف ورد ذكرها في سياق الحديث عن خدمة التصوير والطباعة والمسح الضوئي التي تقدمها المكتبات، وهذا أمر طبيعي نظراً للارتباط الوثيق فيما بين هذه الخدمة، وبين قانون حقوق المؤلف باعتبارها من الخدمات التي إذا أُسِيءَ استخدامها فسوف تؤدي إلى إهدار حقوق المؤلف الأدبية والمعنوية، كما كانت السرعة في عملية النسخ أحد الأسباب الأساسية التي أدت إلى إصدار أول قانون لحقوق المؤلف. يوضح الجدول السابق كذلك أن ٢٠% من الإشارات الخاصة بالقانون وردت عند حديث المكتبات عن القانون نفسه حيث قامت بعض المكتبات بتخصيص صفحة أو جزء من صفحة داخل موقعها على شبكة الإنترنت للحديث عن القانون. أظهرت الدراسة كذلك أن ١٣% من الإشارات وردت في سياق الحديث عن السياسات بشكل عام وسياسة

استخدام الحاسب والإنترنت من أجل ضمان عدم استخدام هذه التقنيات في انتهاك حقوق المؤلف المتعلقة ببرامج الحاسب الآلي والمصادر المتاحة على الإنترنت. يُظهر الجدول السابق كذلك أن هناك العديد من السياقات الأخرى التي تم الإشارة فيها إلى قانون حقوق المؤلف مثل الانتحال وحقوق المؤلف، والنموذج الخاص بطلب وثيقة، وسياسة استخدام قواعد البيانات.

٩,٦ الغرض من المعلومات

يشير شكل (٤) إلى أن الغرض الأساسي من المعلومات المتعلقة بقانون حقوق المؤلف والتي تقدمها المكتبات عبر مواقعها على الإنترنت هوغرض إعلاميّ بشكل أساسي من أجل إعلام مجتمع المستفيدين أن المكتبة تلتزم بتطبيق قانون حقوق المؤلف عند تقديم الخدمات التي قد تنتهك هذه الحقوق، وقد بلغت نسبة هذا الغرض ٧٤% من إجمالي الإشارات الخاصة بالقانون. أما النسبة الباقية والبالغة ٢٦% فقد توزعت بين خمسة أغراض أخرى يمكن التعرف عليها من خلال شكل (٤).

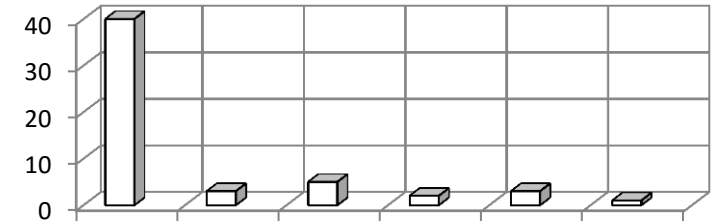

	إعلامي	تعريفي	تعريفي إرشادي	إرشادي	إقراري	إعلامي إرشادي
التكرار	40	3	5	2	3	1
%	74%	6%	9%	4%	6%	2%

شكل (٤) الغرض من المحتوى الخاص بقانون حقوق المؤلف

١٠,٦ مقدار المعلومات المقدمة

تم وضع افتراض أن مقدار المعلومة لا يشير فقط إلى أهمية المعلومة بالنسبة للمكتبة ولكنه يشير أيضًا إلى مقدار الوقت الذي تخصصه المكتبات من أجل اعداد هذه المعلومات. ومن ثم يعتبر مؤشرًا على المجهود الذي تبذله المكتبة في سبيل تعليم وإعلام المستفيدين منها بالقضايا المتعلقة بقانون حقوق المؤلف. ولقد أظهرت النتائج أن إجمالي عدد الكلمات التي تقدمها مواقع المكتبات بلغ 10,913 بمتوسط ٩٩٢ كلمة، في حين بلغ عدد الصفحات التي خصصتها المكتبات للحديث عن القانون ٢١,٥ صفحة بمتوسط صفحتان لكل مكتبة، في حين بلغ إجمالي عدد الروابط الداخلية التي تم تضمينها أثناء الحديث عن القانون ٢١ رابطًا بمتوسط قدره ١,٩ رابطًا لكل مكتبة، أما بالنسبة للروابط الخارجية التي تحيل المستفيد إلى مواقع خارجية أخرى تشتمل على المزيد من المعلومات حول القانون فقد بلغ عددها ١٣ رابطًا بمتوسط قدره ١,٢ رابطًا لكل مكتبة. ويوضح جدول (٨) التوزيع العددي للكلمات والصفحات والروابط الداخلية والخارجية وفقا للمكتبات.

جدول (٨) مقدار المعلومات التي تقدمها المكتبات حول قانون حقوق المؤلف

اسم المكتبة	الدولة	عدد الكلمات	عدد الصفحات	عدد الروابط الداخلية	عدد الروابط الخارجية
جامعة الشارقة	الإمارات	473	1	0	0
جامعة أبو ظبي	الإمارات	3	0	0	1
الجامعة البريطانية في دبي	الإمارات	251	0.5	0	0
الجامعة البريطانية في دبي	الإمارات	159	0.5	0	0
جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا	السعودية	102	1	0	3
جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا	الكويت	1559	1	0	0
جامعة الشرق الأوسط الأمريكية	الكويت	669	1	0	0
الجامعة الأمريكية في القاهرة	مصر	5382	14	4	9
مكتبة الاسكندرية	مصر	1598	1	11	0
جامعة المستقبل	مصر	76	0.5	0	0
الإجمالي		10913	21.5	21	13
المتوسط		992.1	2.0	1.9	1.2

يوضح الجدول السابق أن أكثر المكتبات العربية التي قدمت عددًا كبيرًا من الكلمات المتعلقة بقانون حقوق المؤلف هي مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث اشتملت السياسة الخاصة بها على 5,382 كلمة، يليها في المرتبة الثانية السياسة الخاصة بمكتبة الإسكندرية، حيث تألفت سياستها الخاصة بقانون حقوق المؤلف من 1,598 كلمة، وتلتها في المركز الثالث مكتبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، التي أظهرت هي الأخرى اهتمامًا كبيرًا بقانون حقوق المؤلف، وذلك من خلال إعدادها سياسة للقانون اشتملت على 1,559 كلمة. يوضح الجدول السابق أيضًا أن هناك بعض المكتبات التي أظهرت اهتماما إيجابيًا نحو قانون حقوق المؤلف ولكنها لم تظهر اهتمامًا كبيراً بتقديم المعلومات الكافية المتعلقة بالقانون مثل مكتبة جامعة أبوظبي حيث اكتفت هذه المكتبة بذكر اسم القانون فقط وربط هذا الاسم برابط خارجي يحيل المستفيد إلى موقع المنظمة الدولية للملكية الفكرية ، الذي يشتمل على نسخة من قانون حقوق المؤلف الخاص بدولة الإمارات.

بالنسبة لعدد الصفحات التي خصصتها المكتبات للحديث عن قانون حقوق المؤلف، يوضح الجدول السابق أن جميع المكتبات خصصت ما بين نصف صفحة ويب وصفحة ويب واحدة فقط تفاوتت في طولها وفقا لعدد الكلمات المعروضة فيها، والمكتبة الوحيدة التي تألفت سياستها من أكثر من صفحة كانت مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، حيث بلغ عدد صفحات سياسة حقوق المؤلف الخاصة بها ١٤ صفحة ويرجع السبب في ذلك إلى عدد الكلمات الكبير الذي تم تضمينه في هذه السياسة بالإضافة إلى عرض السياسة في شكل ملف PDF.

يبرز الجدول السابق كذلك أن هناك سياستان فقط تخصان مكتبتي الإسكندرية والجامعة الأمريكية بالقاهرة اشتملتا على روابط تشعبية داخلية من أجل سهولة التنقل داخل السياسة وذلك بسبب حجمها الكبير، في حين لم تشتمل بقية السياسات الأخرى على أي روابط داخلية. وفيما يتعلق بالروابط الخارجية يوضح الجدول السابق أن هناك ثلاث مكتبات فقط هي مكتبة جامعة أبو ظبي ومكتبة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا ومكتبة الجامعة الأمريكية في القاهرة قامت بتضمين مجموعة من الروابط الخارجية داخل السياسات الخاصة بها، وعند النظر إلى هذه الروابط تبين أن المكتبة الأولى وهي مكتبة جامعة أبو ظبي قامت بتضمين رابط خارجي لقانون حقوق المؤلف في الإمارات الموجود في موقع المنظمة الدولية للملكية الفكرية، في حين قامت المكتبة الثانية وهي مكتبة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا بتضمين ثلاثة روابط خارجية أحدها خاص بقانون حقوق المؤلف السعودي والرابطان الآخران يخصان سياسة استخدام المصادر المطبوعة في العملية التعليمية التابعة لجامعة واشنطن في أمريكا وجامعة فيكتوريا باستراليا. أما المكتبة الثالثة التي قامت بتضمين بعض الروابط الخارجية داخل سياستها فكانت مكتبة الجامعة الأمريكية حيث قامت بتضمين رابط خاص بقانون حقوق المؤلف المصري وقانون حقوق المؤلف الأمريكي بالإضافة الى بعض الروابط الأخرى ذات الصلة بالسياسة، وقد بلغ عدد الروابط الخارجية داخل سياسة مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة تسعة روابط.

١١,٦ أفضل الممارسات المتعلقة بسياسة حقوق المؤلف

لم يتمكن الباحث من العثور على معيار دولي يمكن الاعتماد عليه عند صياغة سياسة حقوق مؤلف نموذجية، إلا أن هناك بعض التوجيهات الإرشادية الصادرة عن شبكة Electronic Information for Libraries (EIFL)(EIFL, 2015)، حيث قدمت هذه الوثيقة بعض العناصر الأساسية التي يجب تضمينها داخل السياسة مثل:

- الغرض من السياسة.
- رسالة المكتبة ودورها في توفير مصادر المعلومات والتزامها بالقوانين التي تحكم عملية تقديم هذه المعلومات.
- الإشارة إلى القانون المحلي الخاص بحقوق المؤلف.
- تحديد القواعد العامة التي تحكم تقديم خدمات النسخ سواء للمستفيدين أو أعضاء هيئة التدريس أو العاملين بالمكتبة.
- تحديد إجراءات النسخ وتوصيل الوثائق والرقمنة من قبل العاملين للأغراض الشخصية وللأغراض التعليمية وللأغراض البحثية ولأغراض المكتبة الخاصة ومن أجل تقديمها لذوي الاحتياجات الخاصة.
- كيفية الحصول على إذن المؤلف والنصائح المتعلقة بذلك.
- حقوق المؤلف في الأعمال التي يقدمها الطلاب مثل رسائل الماجستير والدكتوراه.
- الانتحال العلمي.
- المستودعات مفتوحة المصدر التي تديرها المكتبة.

كما اعتبرت الوثيقة أن سياسة حقوق المؤلف الخاصة بمكتبة الإسكندرية من النماذج المثالية التي يمكن الاعتماد عليها عند إعداد سياسة حقوق المؤلف. وتأسيسًا على ما ورد في هذه الوثيقة ومقدار المعلومات وعدد الروابط الداخلية والخارجية التي وردت في سياسات المكتبات، يرى الباحث أن أفضل السياسات المتعلقة بحقوق المؤلف تلك السياسة التي قدمتها مكتبة الإسكندرية والسياسة التي قدمتها مكتبة الجامعة الأمريكية في القاهرة. ويمكن للمكتبات الأخرى التي ترغب في إنشاء سياسة خاصة بحقوق المؤلف الاستعانة بهما من أجل إعداد سياسة جيدة.

٧ ملخص النتائج

في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

١- بالرغم من التطورات الكبيرة في تقنيات المعلومات والاتصالات، التي أثرت بدورها بشكل كبير على مقتنيات المكتبات وطرق إتاحتها وما تقدمه من خدمات، إلا أن نسبة ليست بالقليلة – ٢٦% - من مكتبات الجامعات العربية ليس لها مواقع على شبكة الإنترنت حتى الآن.

٢- بالرغم من أن ٧٤% من المكتبات يوجد لها موقع على الإنترنت، إلا أن نسبة كبيرة من هذه المواقع تتسم بالبساطة الشديدة في المحتوى الذي تقدمه، حيث لا يزيد محتوى ٤٣% من هذه المواقع عن تسع صفحات ويب.

٣- أظهرت الدراسة أن ١٥% من المكتبات لها اتجاه إيجابي نحو قانون حقوق المؤلف، في حين أن النسبة الأكبر من المكتبات والتي تشكل ٨٥% لم تقم بالإشارة إلى القانون في أي مكان داخل موقعها على شبكة الإنترنت. وهذه النسبة تدلل على وضع مبدأ سيادة القانون وعدم الاكتراث بتطبيقه داخل مكتبات الجامعات العربية.

٤- بالرغم من أن مصر تأتي في مقدمة الدولة العربية من حيث عدد المكتبات ذات الاتجاه الإيجابي نحو قانون حقوق المؤلف برصيد ثماني مكتبات، إلا أن هذا العدد يشكل ٢٤% فقط من عدد مكتبات الجامعات المصرية التي تم حصرها، وهذا يعني أن ٧٦% من المكتبات الجامعية في مصر لديها اتجاه سلبي نحو قانون حقوق المؤلف، وهذه النسبة جعلت مصر في المركز الخامس بعد كل من الكويت والإمارات وعمان ولبنان حيث تبلغ نسبة المكتبات ذات الاتجاه الإيجابي في هذه الدول ٦٧% و ٤٣%، و٤٠%، و٣٣% على التوالي.

٥- أظهرت الدراسة كذلك أن هناك ثماني دول عربية لا يوجد لديها مكتبة جامعية واحدة ذات اتجاه إيجابي نحو قانون حقوق المؤلف وهذه الدول هي الجزائر والسودان والعراق واليمين وتونس وسوريا وقطر وليبيا.

٦- بلغ عدد الإشارات الخاصة بقانون حقوق المؤلف داخل مواقع مكتبات الجامعات العربية ٥٤ إشارة، وقد كشفت الدراسة أن مكتبة جامعة المستقبل في مصر من أكثر المكتبات التي قامت بالإشارة إلى القانون حيث أشارت إليه في ٧ أماكن مختلفة داخل موقعها، يليها مكتبة جامعة ٦ أكتوبر، التي أشارت هى الأخرى إلى القانون في ٥ أماكن مختلفة داخل موقعها على شبكة الإنترنت.

٧- من الواضح أن هناك حالة من غموض تكتنف العاملين في المكتبات وهذه الحالة تتمثل في عدم قدرتهم على التمييز ما بين قانون حقوق المؤلف وقانون الملكية الفكرية بحيث يعد القانون الأول أحد أضلاع القانون الثاني. وقد انعكست حالة الغموض هذه على استخدام المكتبات للعديد من المسميات العربية من أجل الإشارة إلى القانون داخل مواقعها مثل "الملكية الفكرية، حقوق التأليف والنشر، وحقوق الطبع، وحقوق المؤلف، وحقوق النشر والملكية".

٨- كشفت الدراسة أن هناك مكتبة واحدة فقط قامت بوضع السياسة الخاصة بها في الصفحة الرئيسية لموقعها على الإنترنت، في حين قامت المكتبات الأخرى بوضع الإشارات الخاصة

بالقانون داخل روابط فرعية يحتاج المستفيد من أجل الوصول إليها إلى النقر باستخدام الفأرة مرتين أو ثلاث مرات.

٩- تعددت السياقات التي ورد فيها الحديث عن قانون حقوق المؤلف إلا أن أكبر نسبة من الإشارات الخاصة بقانون حقوق المؤلف وردت عند عرض المكتبة لخدمة التصوير والطباعة والمسح الضوئي حيث بلغت هذه النسبة ٤٦%. كما تبين أن ٢٠% من الإشارات الخاصة بالقانون وردت في سياق سياسات حقوق المؤلف التي تعدها المكتبات.

١٠-أوضحت الدراسة أن ٧٤% من الإشارات الخاصة بقانون حقوق المؤلف وردت من أجل إعلام المستفيد بالتزام المكتبة بهذا القانون عند تقديم خدمات المكتبة.

١١-بلغ متوسط عدد الكلمات الواردة في ١١ محتوى خاصة بقانون حقوق المؤلف ٩٩٢ كلمة، كما بلغ متوسط الروابط الداخلية في كل محتوى ١,٩ رابطًا، في حين بلغ متوسط الروابط الخارجية ١,٢ رابطًا.

١٢-تعتبر سياسة حقوق المؤلف الخاصة بمكتبة الإسكندرية ومكتبة الجامعة الأمريكية في القاهرة من الممارسات الجيدة التي يمكن الاسترشاد بها عند إعداد السياسة الخاصة بالمكتبة.

٨ التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن توجيه مجموعة من التوصيات إلى القائمين على إدارة المكتبات الأكاديمية في العالم العربي، يمكن إجمالها فيما يلي:

١- من الضروري أن تهتم المكتبات العربية بإنشاء مواقع لها على شبكة الإنترنت تتسم بالثراء في المعلومات والتنوع في الخدمات من أجل جذب المستفيدين إليها.

٢- يجب أن تقوم المكتبات بنشر الوعي بقانون حقوق المؤلف بين العاملين فيها وذلك عن طريق عقد ورش عمل تعرف بقانون حقوق المؤلف وكيفية الالتزام به أثناء تقديم خدمات المكتبة.

٣- يجب على المكتبة إنشاء سياسة جيدة لحقوق المؤلف تعرف بالقانون وتوضح القواعد التي يجب اتباعها عند استخدام خدمات المكتبة ذات الصلة بقانون حقوق المؤلف. ويمكن أثناء عملية الإعداد الاسترشاد بسياسة حقوق المؤلف الخاصة بمكتبة الاسكندرية.

٤- من الضروري إتاحة سياسة حقوق المؤلف عبر موقع المكتبة على الإنترنت، وطبع هذه السياسة ووضعها في مكان بارز بجوار الخدمات التي يتم ذكرها في سياسة حقوق المؤلف.

٥- تنظيم ورش عمل للمستفيدين حول قانون حقوق المؤلف بهدف نشر الوعي بالقانون بينهم.

٦- إذا كانت المكتبة تقدم برنامج للوعي المعلومات لمجتمع المستفيدين منها، يجب أن تقوم بتضمين جزء داخل هذا المحتوى للتعريف بقانون حقوق المؤلف وكيفية الاستفادة من المعلومات التي ترد في الأعمال المحمية بموجبه دون الوقوع تحت طائلة هذا القانون.

مراجع الدراسة

Anderson, J., & DeMont, L. (2001). Treading Carefully Through the Murky Legalities of Electronic Reserves. *Computers in Libraries, 21*(6), 40-42, 44-45.

Bonner, K., Kelley, K. B., McMichael, J. S., & Pomea, N. (2002). Intellectual Property, Ownership and Digital Course Materials: A Study of Intellectual Property Policies at Two and Four Year Colleges and Universities. *portal: Libraries and the Academy, 2*(2), 255-266.

Butler, M. (1978). Copyright and Reserve Books: What Libraries are Doing. *College and Research Libraries News, 39*(5), 125-129.

EIFL. (2015, March 15). *Developing a Library Copyright Policy: An EIFL guide.* Retrieved March 20, 2015, from Knowledge without boundries: http://www.eifl.net/system/files/resources/201408/developing_a_library_copyright_policy.pdf

Ferullo, D. L. (2004). Major Copyright Issues in Academic Libraries: Legal Implications of a Digital Environment. *Journal of Library Administration, 40*(1/2), 35.

Gould, T. H., Lipinski, T. A., & Buchanan, E. A. (2005). Copyright Policies and the Deciphering of Fair Use in the Creation of Reserves at Major University Libraries. *The Journal of Academic Librarianship, 31*(2), 182-197.

Nollan, R. (2004). Campus Intellectual Property Policy Development. *Reference Services Review, 32*(1), 31-34.

Sheat, K. (2004). Libraries, copyright and the global digital environment. *The Electronic Library, 22*(6), 487-491.

Shkolnikov, T. (2002). To Link or Not to Link: How to Avoid Copyright Traps on the Internet. *The Journal of Academic Librarianship, 28*(3), 133-140.

Walch, D. B. (1984). The Circulation of Microcomputer Software in Academic Libraries and Copyright Implications. *The Journal of Academic Librarianship, 10*(5), 262-266.

Wilson, P. (2002). The Ins and Outs of Providing Electronic Reserves for Distance Learning Classes. *The Journal of Library Administration, 37*(3/4), 537-548.

Zabel, D., & Hickey, D. (2011). The reuse evangeliist: Taking ownership of copyright questions at your library. *Reference & User Services Quarterly, 51*(1), 9-11.

ملحق ١

أسماء مكتبات الجامعات العربية ذات الاتجاه الايجابي نحو قانون حقوق المؤلف

المسلسل	الدولة	اسم الجامعة
1	الإمارات	مكتبة جامعة الشارقة
2	الإمارات	مكتبة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا
3	الإمارات	مكتبة جامعة أبو ظبي
4	الإمارات	مكتبة جامعة خليفة
5	الإمارات	مكتبة جامعة الحصن
6	الإمارات	مكتبة الجامعة البريطانية في دبي
7	الأردن	مكتبة جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا
8	الأردن	مكتبة جامعة البتراء
9	البحرين	مكتبة جامعة البحرين
10	البحرين	مكتبة الجامعة الملكية للبنات
11	السعودية	مكتبة جامعة الملك عبد العزيز
12	السعودية	مكتبة جامعة الملك عبد العزيز - شطر الطالبات
13	السعودية	مكتبة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا
14	الكويت	مكتبة جامعة الكويت - المكتبة المركزية
15	الكويت	مكتبة جامعة الكويت - مكتبة جابر الأحمد المركزية
16	الكويت	مكتبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا
17	الكويت	مكتبة جامعة الشرق الأوسط الأمريكية
18	المغرب	مكتبة جامعة الأخوين
19	عمان	مكتبة جامعة ظفار
20	عمان	مكتبة جامعة نزوي
21	فلسطين	مكتبة الجامعة الاسلامية بغزة
22	لبنان	مكتبة الجامعة اللبنانية
23	لبنان	مكتبة جامعة بيروت العربية
24	لبنان	مكتبة جامعة هايكازيان
25	مصر	مكتبة الجامعة الأمريكية في القاهرة
26	مصر	مكتبة الاسكندرية
27	مصر	مكتبة جامعة المستقبل
28	مصر	مكتبة جامعة سيناء
29	مصر	مكتبة الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات
30	مصر	مكتبة جامعة الأهرام الكندية
31	مصر	مكتبة جامعة ٦ أكتوبر
32	مصر	مكتبة جامعة المنصورة